Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّة
Vol.34/ No.3/ 2026 المجلد 34 / العدد3/2026

جيوبوليتيكا شح المياه وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي: دراسة حالة حوض دجلة والفرات وتداعيات السدود التركية والإيرانية

جواد كاظم عباس
مديرية تربية بابل
gfhju2453@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2025/10/5 تاريخ قبول النشر: 2025/12/14 تاريخ نشر البحث: 2026 /3/29

المستخلص

تعد الموارد المائية المشتركة إحدى أبرز القضايا الجيوبوليتكية التي تؤثر على العلاقات بين الدول، لاسيما في المناطق التي تشهد ندرة متزايدة في المياه بسبب العوامل الطبيعية والسياسات المائية الأحادية. ويُعتبر حوض دجلة والفرات مثالاً صارخا لهذه الإشكالية، حيث تتقاسم مياهه أربع حول رئيسية (تركيا، إيران العراق، سوريا، ما جعله ساحة الصراعات جيوسياسية ترتبط بالأمن المائي والاستقرار الإقليمي. يركز هذا البحث على دراسة جيوبوليتكا شح المياه في هذا الحوض، وتحليل تأثير السدود التركية والإيرانية على تدفقات المياه نحو دول المصب، وما يترتب على ذلك من أزمات مانية تهدد الأمن الغذائي والاقتصادي، وقد تؤدي إلى تصاعد التوترات والنزاعات الإقليمية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي مع توظيف أدوات البحث الجيوبوليتكي لفهم أبعاد الصراع المائي، واستندت إلى البيانات الرسمية. وقد لخص البحث إلى أن استمرار شح المياه وسياسات التحكم الأحادي في مصادرها دون إطار قانوني ملزم سيعمق الأزمات المائية ويزيد من احتمالات العنف المائي في المنطقة، بما يهدد استقرارها السياسي والأمني على المدى المتوسط والبعيد. وأوصت الدراسة بضرورة إرساء آليات تعاون إقليمي وتفعيل القوانين الدولية الخاصة بالمياه العابرة للحدود لضمان توزيع عادل للمياه وتحقيق إدارة مستدامة تقلل من حدة النزاعات المحتملة.

الكلمات الدالة: الجيوبوليتكا المالية، شحّ المياه، حوض دجلة والفرات، السدود التركية، السدود الإيرانية، الأمن المائي، الاستقرار الإقليمي.

The Geopolitics of Water Scarcity and Its Impact on Regional Stability: A Case Study of the Tigris and Euphrates Basin and the Repercussions of Turkish and Iranian Dams

Jawad Kadhim Abaas
Babylon Education Directorate

Abstract

Shared water resources are among the most prominent geopolitical issues affecting relations between states, particularly in regions experiencing increasing water scarcity due to natural factors and unilateral water policies. The Tigris–Euphrates basin represents a striking example of this dilemma, as its waters are shared by four main countries (Turkey, Iran, Iraq, and Syria), making it a hotspot for geopolitical conflicts linked to water security and regional stability. This study focuses on analyzing the geopolitics of water

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

scarcity in this basin and examines the impact of Turkish and Iranian dams on water flows toward downstream countries, as well as the resulting water crises that threaten food and economic security and could potentially escalate regional tensions and conflicts.

The study adopts a descriptive-analytical methodology, employing geopolitical research tools to understand the dimensions of the water conflict, and relies on official data sources. The findings suggest that the persistence of water scarcity, combined with unilateral control policies over water sources in the absence of a binding legal framework, will deepen water crises and increase the likelihood of water-related violence in the region, thereby threatening its political and security stability in the medium and long term. The study recommends establishing mechanisms for regional cooperation and enforcing international laws governing transboundary waters to ensure fair water distribution and sustainable management, reducing the risk of potential conflicts.

Keywords: water geopolitics, water scarcity, Tigris–Euphrates basin, Turkish dams, Iranian dams, water security, regional stability.

المقدمة

تُعدّ المياه من الركائز الحيوية التي تقوم عليها حياة الإنسان وتنميته الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّها أصبحت في العقود الأخيرة مصدراً متزايداً للتوترات والصراعات الجيوبوليتكية، خصوصاً في المناطق التي تعتمد على الأنهار العابرة للحدود. ويأتي **حوض دجلة والفرات** في قلب هذه الإشكالية، نظراً لما يمثله من شريان مائي استراتيجي يغذي عدة دول متشاطئة (تركيا، سوريا، العراق، وإيران)، ما جعل قضية إدارة موارده وتقاسمها محوراً لنزاعات متصاعدة تهدد الأمن المائي والإقليمي على حد سواء. وتفاقمت هذه الإشكالية مع المشاريع المائية الضخمة، لاسيما **السدود التركية والإيرانية**، التي قلّصت منسوب المياه المتدفقة نحو دول المصب، متسببة في شحّ مائي متزايد، مع انعكاسات بيئية وزراعية واقتصادية خطيرة، قد تصل إلى مستوى العنف المائي والصراع المسلح في حال غياب الحلول التعاونية والاتفاقات الملزمة لتوزيع الموارد.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تصاعد حدة شح المياه في حوض دجلة والفرات الناتج عن السياسات المائية الأحادية التي تنتهجها بعض دول المنبع، وعلى رأسها تركيا من خلال مشروع "غاب" والسدود المقامة على النهرين، إلى جانب السدود الإيرانية التي أثرت بشكل واضح على تدفق روافد دجلة. هذا الواقع أوجد حالة من عدم التوازن المائي بين دول المنبع والمصب، وهدد الأمن المائي والاقتصادي والبيئي للعراق وسوريا، مما يجعل القضية ليست مجرد أزمة موارد طبيعية، بل إشكالية جيوبوليتكية معقدة ترتبط بالصراع على النفوذ وتقاسم الحياه.

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من الفرضيات الآتية:

1. السياسات المائية الأحادية التي تنتهجها دول المنبع، خاصة تركيا وإيران هي العامل الرئيس في تفاقم أزمة شح المياه في حوض دجلة والفرات.
2. غياب إطار قانوني ملزم لتوزيع المياه بين الدول المتشاطئة يفتح المجال أمام استخدام المياه كورقة ضغط سياسية وجيوستراتيجية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

3. أثر السدود الكبرى بتجاوز البعد البيئي والهيدرولوجي إلى إحداث تغييرات في ميزان القوى الإقليمي، بما يهدد الأمن والاستقرار في دول المصب.
4. التغير المناخي يسهم في مضاعفة آثار السياسات المائية الأحادية، من خلال زيادة الجفاف والتصحر وتراجع الموارد المالية

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على واحدة من أخطر القضايا الجيوبوليتكية في الشرق الأوسط، والتي تتقاطع مع الأمن الغذائي. والاستقرار السياسي، والسلم الإقليمي. كما تبرز أهميته في تحليل تأثيرات السدود التركية والإيرانية على الأمن المائي لدول المصب، وإبراز المخاطر الاستراتيجية المرتبطة باستمرار النهج الحالي في إدارة المياه، بما في ذلك احتمالات تفاقم الجفاف، وتدهور الأراضي الزراعية، وتزايد النزاعات المائية في المستقبل القريب.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1 دراسة مفهوم الجيوبوليتك المائي وإبراز علاقته بإدارة الموارد المائية المشتركة.

2 تحليل الوضع الراهن لأزمة شح المياه في حوض دجلة والفرات.

3 تقييم تأثير السدود التركية والإيرانية على تدفق المياه نحو العراق وسوريا.

4 استشراف المخاطر المستقبلية للجفاف والعنف المائي في المنطقة.

منهجية البحث

لتحقيق اهداف البحث والاجابة على تساؤلاته سيعمد على منهجية بحثية متكاملة تجمع بين عدة مناهج رئيسية لضمان الشمول والرصانة في التحليل:

1- المنهج الوصفي

يهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة شاملة وموضوعية عن الواقع المائي في حوض دجلة والفرات من خلال جمع البيانات والمعلومات من المصادر الرسمية والدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية. ويتضمن ذلك توصيف الوضع الراهن المصادر المياه والبنية الهيدرولوجية للحوض والمشاريع المائية القائمة في دول المنبع، إضافة إلى رصد التغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سياسات إدارة المياه، ويتيحهذا المنهج وضع إطار معرفي متكامل يمهد لتحليل أعمق للظاهرة.

2-المنهج التحليلي المقارن

يقوم هذا المنهج على تحليل السياسات المائية لكل من تركيا وإيران بصورة مقارنة بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف في استراتيجيات إدارة الموارد المائية وتأثيرها على دول المصب، وبخاصة العراق وسوريا، ويتضمن التحليل المقارن دراسة حجم المشروعات المالية، وطبيعة الأهداف الجيوسياسية المرتبطة بها، وأساليب التحكم في تدفقات المياه. كما يستخدم هذا المنهج لتقييم مدى التباين في الآثار المترتبة على الأمن المائي والزراعي والاقتصادي، وإبرار كيف يمكن الاختلاف النهج والسياسات أن يؤدي إلى تباين في حجم الضرر أو فرص التعاون بين دول الحوض.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث في دراسة الجيوبوليتك المائي في حوض دجلة والفرات، مع التركيز على تداعيات السدود التركية والإيرانية وسياساتهما المائية الأحادية على تدفقات المياه نحو دول المصب، وبالأخص العراق وسوريا. وتقتصر حدود الدراسة على:

1. النطاق المكاني: يغطي البحث حوضي نهري دجلة والفرات وروافدهما الرئيسة التي تتقاسمها أربع دول هي: تركيا، إيران، العراق، وسوريا.

2. النطاق الزمني: يتناول البحث التطورات المائية والسياسات ذات الصلة منذ نشوء المشاريع المائية الكبرى في دول المنبع، وبالأخص مشروع "غاب" التركي والمشاريع الإيرانية، وصولًا إلى السنوات الأخيرة التي شهدت تصاعد أزمة الشح المائي.

3. النطاق الموضوعي: ينحصر البحث في دراسة أبعاد الصراع المائي وتأثير السدود على الأمن المائي والغذائي لدول المصب، دون التوسع في الجوانب التقنية الدقيقة لإدارة الموارد المائية أو الحلول الهندسية التفصيلية.

4. المصادر المعتمدة: يعتمد البحث على البيانات المائية الرسمية، الوثائق الدولية، الاتفاقيات الموقعة بين دول الحوض، إضافة إلى الدراسات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

أولا: الاطار العام لمفهوم الجيوبوليتكيا المائية:

تعد المياه من العناصر الحيوية الأساسية للقوة الاستراتيجية في العالم الحديث، حيث تمثل أساس الحياة والتنمية البشرية والاقتصادية. كما أنها مورد طبيعي ضروري لا يمكن الاستغناء عنه أو استبداله ببديل فعلي. مع تفاقم التحديات العالمية مثل الزيادة السكانية، والتغيرات المناخية، وانخفاض معدلات الأمطار، واستنزاف المياه الجوفية، تصاعدت حدة التنافس الدولي والإقليمي على مصادر المياه العذبة، خصوصاً تلك التي تتقاسمها عدة دول. في ظل هذا التنافس، برز مفهوم الجيوبوليتكيا المائية كحقل علمي يدمج بين الجغرافيا السياسية والعلوم المائية لدراسة كيفية تأثير الموقع الجغرافي والموارد المائية على تشكيل علاقات القوة والنفوذ بين الدول، سواء في سياق التعاون أو النزاع .[1،ص12-15]

نشأ مفهوم الجيوبوليتكيا المائية كامتداد لمفهوم الجيوبوليتك التقليدي الذي يركز على تأثير الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية على القوة السياسية والعسكرية للدول. ومع ذلك، اكتسبت المياه أهمية خاصة ضمن هذا السياق، كونها مورداً لا يمكن تعويضه، مرتبطًا مباشرة بالأمن الغذائي والاقتصادي والسكاني. تُعرف الجيوبوليتكيا المائية بأنها الدراسة التي تستكشف كيفية استخدام المياه كوسيلة للتأثير السياسي أو كأداة للضغط الاستراتيجي، وفي الوقت نفسه كعامل للتعاون والتكامل الإقليمي إذا تم إدارتها بشكل عادل ومستدام.[2،ص29-31]

أدت التحولات العالمية في العقود الأخيرة إلى جعل قضية المياه في صميم السياسات الدولية، حيث زادت النزاعات بين الدول المتجاورة حول الأحواض النهرية المشتركة، وظهرت تحديات قانونية وسياسية تتعلق بالتوزيع العادل للمياه. وغالبًا ما تُعتبر المياه سلعة استراتيجية مشابهة للنفط والغاز، حيث يتوقع بعض الخبراء أن

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

تكون المياه سبباً رئيسياً في الحروب المستقبلية، نظراً لتوقع حدوث نقص حاد في الموارد المائية، إلى جانب السياسات الأحادية لدول المنبع، مما قد يؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة تزيد حدتها عن النزاعات الحدودية التقليدية.[3،ص79–112]

وعلى الرغم من أن المياه بطبيعتها مورد مشترك عابر للحدود، إلا أن التوزيع الجغرافي لها غير متساوٍ، إذ تتمتع بعض الدول بميزة التحكم في منابع الأنهار الكبرى، مما يمنحها نفوذاً جيوسياسياً استثنائياً يمكن استغلاله للضغط على دول المصب. وقد شهدت مناطق مختلفة في العالم حالات متعددة لاستخدام المياه كسلاح جيوسياسي، حيث عمدت دول المنبع إلى بناء السدود الضخمة وتغيير مجاري الأنهار للسيطرة على تدفق المياه، مما أدى إلى أزمات حادة في دول المصب التي تعتمد على هذه الموارد لتلبية احتياجاتها الزراعية والصناعية وحتى المعيشية الأساسية. [4،ص299–305]

تتمثل أهمية الجيوبوليتكيا المائية في توفيرها إطاراً لفهم التفاعلات المعقدة بين الدول المتشاطئة، إذ تساعد على تحليل العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على إدارة الموارد المائية المشتركة، وتظهر كيف يمكن أن تتحول المياه إلى أداة للتعاون أو النزاع. كما تُبرز العلاقة الوثيقة بين الأمن المائي والأمن القومي، حيث يُعتبر ضمان الحصول على موارد مائية كافية ونظيفة من الشروط الأساسية لاستقرار الدولة ونموها الاقتصادي. وغياب هذا الضمان يعرض الأمن الإنساني للخطر، ويخلق بيئة مناسبة للاضطرابات الاجتماعية والنزاعات الداخلية والإقليمية، وقد يؤدي إلى موجات هجرة واسعة نتيجة فقدان القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.[5،ص40–44]

وقد تطور هذا المفهوم في الدراسات الأكاديمية عبر مراحل مختلفة، حيث ركزت الدراسات الأولى على الصراعات المائية في الشرق الأوسط وحوض النيل وآسيا الوسطى، ثم اتسع الاهتمام ليشمل التحليل الجيوسياسي لأزمة المياه عالمياً في ظل التغيرات المناخية المتسارعة. ومن أبرز القضايا التي تناولتها هذه الدراسات مسألة "هيمنة المنبع" التي تتيح للدول المسيطرة على منابع الأنهار استخدام موقعها الجغرافي لفرض سياسات أحادية، مقابل مفهوم "الاعتماد المتبادل" الذي يدعو إلى إدارة جماعية للموارد المائية تقوم على مبادئ العدالة والإنصاف والتوزيع المستدام للمياه. [6،ص12–17]

ومن الناحية القانونية، يواجه النظام الدولي قصوراً واضحاً في وضع آليات ملزمة لتقاسم المياه المشتركة. فالاتفاقيات القائمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 حول استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية لم تحظَ بالتوقيع أو التصديق من جميع الدول المتشاطئة، مما جعل العديد من الأحواض النهرية عرضة لتجاذبات سياسية وأزمات متكررة. وفي ظل غياب إطار قانوني فعال، تتحكم اعتبارات القوة والمصلحة الوطنية في قرارات دول المنبع، وهو ما يؤدي غالباً إلى خلق بيئات جيوسياسية متوترة تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.[7، ص3–6]

ويؤكد العديد من الباحثين أن إدارة ملف المياه في العالم المعاصر يجب أن تنتقل من إطار الصراع إلى إطار الشراكة والتعاون، إذ تمثل المياه عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي العالمي. ومن شأن تبني سياسات مائية قائمة على الدبلوماسية المائية والتكامل الإقليمي أن يقلل من احتمالات الصراع ويعزز

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

فرص الاستقرار، خاصة في المناطق الحساسة مثل الشرق الأوسط الذي يعاني من ندرة شديدة في المياه ويشهد في الوقت نفسه نمواً سكانياً متسارعاً وضغوطاً بيئية كبيرة.[8،ص65–70]

وعليه يمكن القول إن مفهوم الجيوبوليتكيا المائية لم يعد مجرد فرع من فروع الجغرافيا السياسية، بل أصبح علماً متعدد التخصصات يدمج بين السياسة الدولية، والعلوم البيئية، والقانون الدولي، والاقتصاد، والعلاقات الاستراتيجية. فهو يقدم فهماً شاملاً لكيفية تأثير المياه في تشكيل موازين القوى بين الدول، وكيف يمكن أن تتحول من مورد طبيعي أساسي للحياة إلى عامل صراع وتهديد للأمن الإقليمي والدولي، أو بالعكس إلى أداة للتكامل والتعاون في حال تم تبني سياسات إدارة رشيدة تقوم على مبادئ العدالة المائية وتقاسم المنافع المشتركة.[9، ص88–93]

ثانيا: الجيوبوليتك المائي لحوض دجلة والفرات: صراع النفوذ وتقاسم الموارد

يعد حوض دجلة والفرات من أهم الأحواض المائية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط، لما يتمتع به من دور حيوي في تزويد كل من تركيا وسوريا والعراق بالمياه اللازمة للشرب والزراعة والطاقة، فضلا عن كونه شرياناً رئيسياً للحياة في منطقة شبه قاحلة تعتمد بشكل كبير على تدفقات المياه السطحية. وتمتد الأهمية الجيوبوليتكية لهذا الحوض بسبب طبيعته العابرة للحدود، ومحدودية الأمطار في المنطقة واعتماد الأمن الغذائي والاقتصادي للدول الثلاث على مياهه، مما جعله محوراً الصراعات سياسية معقدة ومتعددة الأبعاد بين الدول المتشاطئة.[10،ص45–53]

يتسم حوض النهر بخصائص جغرافية وسياسية معقدة. يبدأ نهر الفرات من هضبة الأناضول في تركيا، ويمتد عبر سوريا قبل أن يصل إلى العراق، حيث يلتقي بنهر دجلة لتشكيل شط العرب الذي يصب في الخليج العربي. بينما ينبع نهر دجلة من جبال جنوب شرق تركيا، ويعبر الحدود السورية لمسافة قصيرة، ثم يدخل الأراضي العراقية ليكون العمود الفقري للزراعة والاقتصاد في البلاد. يبلغ طول نهر الفرات حوالي 2800 كم، في حين يصل طول دجلة إلى نحو 1900 كم، مع وجود شبكة واسعة من الروافد الموسمية والدائمة. هذه الجغرافيا تعطي تركيا السيطرة الهيدرولوجية على نحو 9690 من مياه الفرات و40% من مياه دجلة، مما يمنحها موقعاً جيوبوليتيكياً متميزاً وقدرة على التحكم في تدفقات المياه نحو الدول المستفيدة.[11،ص78–86]

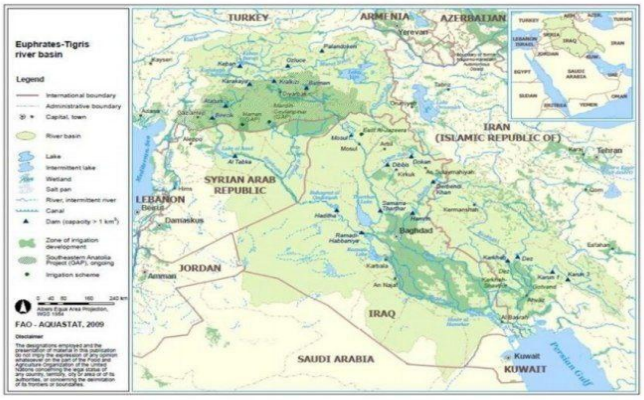

خريطة (1) حوض نهري دجلة والفرات

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لقد أدى هذا التفاوت في السيطرة المالية إلى ظهور صراع مالي واضح بين دول حوض النهر. تعتبر تركيا الأنهار "مجرى مالي عابر للحدود" وليس "نهراً دولياً"، مما يمنحها من وجهة نظرها الداخلية الحق في إدارة المياه داخل أراضيها دون أي التزام قانوني بتقاسمها. وقد عززت هذه السياسة من خلال مشاريع ضخمة، أبرزها مشروع "غاب"(GAP) الذي يتضمن أكثر من عشرين سداً وسبعة عشر محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، مما أثر بشكل مباشر على كمية المياه المتجهة إلى والعراق سوريا .[12،ص15-33]

أما سوريا، فهي تستند إلى مبادئ القانون الدولي وتعتبر الأنهار ذات طابع دولي يستدعي توزيعاً عادلاً ومنصفاً، وقد أنشأت عدة سدود، من أهمها سد الفرات في مدينة الطبقة، مما أدى إلى توترات كبيرة مع العراق خلال السبعينيات بسبب انخفاض مستويات المياه.

بينما يعتمد العراق، الذي يعتبر دولة المصب، بشكل رئيسي على المياه التي تأتي من خارج حدوده بنسبة تتجاوز 70%، مما جعله أكثر الأطراف تضرراً من السياسات المائية التي تتبعها تركيا وإيران. وقد واجه العراق في العقود الأخيرة أزمات مائية حادة، تجلت في انخفاض مستويات الأنهار، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتفاقم مشاكل التصحر وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية، خاصة في منطقة شط العرب.[13،ص15-61]

وتتداخل في هذا النزاع عوامل جيوبوليتكية معقدة، أهمها عدم التوازن الهيدرولوجي، إذ تتحكم تركيا في منابع النهرين وتمتلك القدرات التقنية والمالية لبناء السدود الضخمة وتحويل مجاري المياه بما يخدم مصالحها الاقتصادية. كما تلعب الظروف المناخية القاسية دوراً في تأجيج التنافس، حيث تشهد المنطقة جفافا متكررا وانخفاضا في معدلات الأمطار، ما يقلل من الموارد المائية ويزيد من حدة التوتر ويضاف إلى ذلك النمو السكاني المتسارع في العراق الذي رفع الطلب على المياه لتغطية الاحتياجات الزراعية والشرب والصناعة، مما جعل ندرة المياه أزمة متفاقمة، كذلك، أصبح الملف المالي ورقة ضغط سياسية وأمنية، إذ ربطت تركيا في أحيان كثيرة إطلاق كميات محددة من المياه بالتزامات سياسية أو أمنية من دول المصب. ورغم وجود اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 الخاصة باستخدام المجاري المائية في غير أغراض الملاحة، لم تصادق تركيا عليها، ما جعلها غير ملزمة بمبدأ "الانتفاع المنصف والمعقول المعمول به في القانون الدولي.[14،ص5-19]

ثالثا/ العنف المائي في حوض دجلة والفرات

تعد المياه أحد أهم الموارد الاستراتيجية التي تتجاوز أهميتها حدود كونها ضرورة بيولوجية أو عنصراً اقتصاديًا، لتتحول إلى محدد رئيسي للأمن الإقليمي وعاملاً جوهريا في تشكيل العلاقات بين الدول، لاسيما في المناطق التي تعاني شحا مائيا وتفاوتاً كبيرا في توزيع الموارد المائية المشتركة.

فالمياه تمثل شريان الحياة الذي يعتمد عليه الأمن الغذائي والطاقة والاستقرار الاجتماعي، ومن ثم فإن أي تهديد لإمداداتها أو التحكم في تدفقها يتحول إلى تهديد مباشر للأمن القومي والإقليمي، مما يجعلها عنصراً حساسا في التفاعلات السياسية والجيوسياسية بين الدول.[15]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لقد أصبحت المياه في العديد من مناطق العالم، خاصة في الشرق الأوسط أداة للهيمنة والنفوذ السياسي وهذا مايطلق علية (العنف المائي)[*] الذي يشير إلى البعد الجيوبوليتكي للمياه باعتبارها مورداً محدوداً ومتنازعا عليه في كثير من الأحيان في أحواض الأنهار الدولية المشتركة، مثل دجلة والفرات والنيل، يتباين مستوى السيطرة بين دول المنبع والمصب، مما يؤدي إلى نشوء توترات مزمنة تتفاقم في ظل غياب الاتفاقيات الدولية الملزمة أو عدم الالتزام بها. وغالبا ما تستغل دول المنبع موقعها الجغرافي لتنفيذ مشاريع ضخمة من السدود وتحويل مجاري الأنهار بما يمنحها أداة ضغط على دول المصب، وهو ما يجعل المياه ليست فقط حياة، بل أداة للصراع والمساومة السياسية التي قد تصل أحياناً إلى حافة المواجهات العسكرية .

وتكمن أهمية المياه في علاقتها الوثيقة بالأمن الغذائي والاقتصادي، إذ يعتمد الإنتاج الزراعي والصناعي بشكل مباشر على استقرار الإمدادات المائية. وفي حال تعرض أي دولة لنقص حاد في مواردها المائية تتراجع قدرتها على إنتاج الغذاء وتوفير الطاقة، مما ينعكس سلبا على الاستقرار الداخلي.[16]

ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة، قد تدفع بموجات هجرة جماعية أو اندلاع احتجاجات تهدد النظام السياسي القائم[17]. ولا يقف تأثير شحة المياه عند حدود الدولة الواحدة، بل يمتد إلى الإقليم بأسره عبر موجات اللاجئين والتوترات الحدودية والنزاعات العابرة للحدود، مما يخلق بيئة إقليمية هشة وقابلة للانفجار في أي وقت.[18،ص75-80]

وتشير دراسات عديدة إلى أن المياه قد تتحول إلى أداة للهيمنة الجيوسياسية في يد الدول المتحكمة بمصادرها، إذ توظفها كورقة ضغط سياسي واقتصادي لفرض شروطها على جيرانها، ليس فقط في القضايا المتعلقة بتقاسم المياه، بل أيضاً في ملفات أمنية وتجارية أوسع.[19،ص43-46]

الشكل (1) يوضح عدد حالات العنف على شبكات المياه خلال العشرين عاما الماضية. [20،ص12-15]

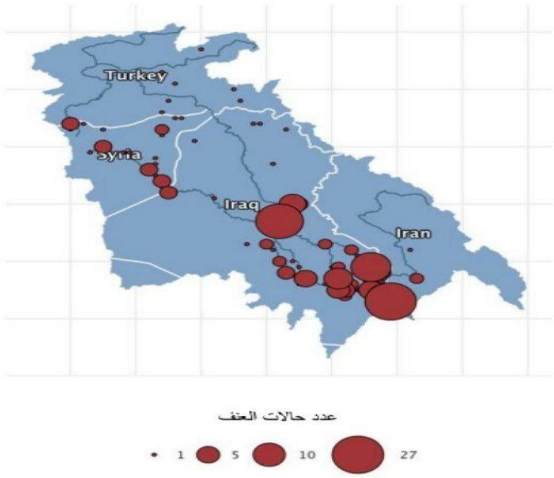

1 - [*] يقصد بالعنف ول من الحصول على حقوقهم المائية . المائية، أو من خلال مشاريع أحادية الجانب تفضي إلى أضرار بيئية واقتصادية جسيمة. هذا المفهوم يتداخل مع ما يعرف بـ"الهيدروبولنيك" الذي يدرس العلاقات السياسية والسلطوية بين الدول المتشاطئة في أحواض الأنهار المشتركة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقد شهدت أحواض الأنهار في الشرق الأوسط، خاصة دجلة والفرات، أمثلة عديدة على هذه الممارسات.[21،ص435–460]، حيث عمدت تركيا في عدة مناسبات إلى تقليص الإطلاقات المائية نحو العراق وسوريا أثناء مفاوضات سياسية حساسة أو خلال أزمات أمنية على الحدود، في حين استخدمت إيران تحكمها في روافد دجلة لإجبار العراق على مواقف محددة في ملفات الطاقة والتبادل التجاري الحدودي. هذا التلاعب بمورد حيوي يمس حياة ملايين السكان يعد شكلاً غير مباشر من أشكال العنف المائي الذي لا يستخدم السلاح التقليدي. بل يعتمد على حرمان الشعوب من حقها الطبيعي في المياه.

وتفاقمت الأزمة بفعل التغيرات المناخية التي قللت معدلات الأمطار وزادت نسب التبخر في المنطقة، ما أدى إلى تراجع كميات المياه السطحية والجوفية على حد سواء. ومع سياسات حجز المياه في دول المنبع، أصبحت دول المصب، خصوصا العراق تواجه أزمات مركبة من الجفاف والتصحر، ما أدى إلى خسائر واسعة في الأراضي الزراعية، وتدهور الإنتاج الغذائي، وارتفاع نسب النزوح الداخلي والهجرة القسرية نحو المدن الكبرى أو حتى خارج الحدود. هذا الواقع المائي المتدهور أدى بدوره إلى تفاقم الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات الاجتماعية، مما هدد الاستقرار السياسي والأمني في العراق وسوريا على حد سواء.[19،ص61–65]

رابعا / تداعيات السدود التركية والإيرانية وافاق الحلول المستقبلية:

تعد قضية السدود التي أنشأنها كل من تركيا وإيران على نهري دجلة والفرات وروافدهما إحدى أكثر القضايا المائية تعقيداً في الشرق الأوسط، نظراً لارتباطها الوثيق بالأمن المائي والغذائي والاقتصادي للعراق، وما تحمله من تداعيات استراتيجية على المدى القريب والبعيد. يعتمد العراق بشكل شبه كامل على المياه الواردة من خارج حدوده بنسبة تفوق (70%) من موارده السطحية، ما يجعله في موقع هش أمام سياسات دول المنبع التي تتحكم. بتدفقات المياه دون وجود اتفاقيات مرمة وشاملة لتنظيم تقاسمها بشكل عادل، ومع استمرار هذه السياسات، يواجه العراق خطرا متزايدا يتمثل في تراجع إمداداته المائية، واتساع رقعة التصحر، وتفاقم الأزمات البينية والاقتصادية والاجتماعية.

وتمثل سياسة بناء السدود والخزانات في حوضي دجلة والفرات محوراً مهماً للدراسات الاستراتيجية، لما لها من تأثيرات اقتصادية وجيوبوليتيكية، تنطلق هذه السياسة، في جانبها التركي، من خطة لإنشاء ما يقارب 104 مشروعاً ريًّا على هذين النهرين. تفيد المصادر التاريخية بأن جذور الإشكالية المائية بين دول الحوض ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية.[22]

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومنذ ذلك الحين، استمرت تركيا في إنجاز مشاريع مائية واسعة النطاق، كما أوصى مجلس الأمن القومي التركي بتسريع وتيرة استكمال السدود المزمعة بالتنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة، محدداً عام 2023 موعداً مستهدفاً لاستكمال هذه المشاريع.[23]

الجدول رقم (1) مساحة المشاريع الاروائية المشيدة على نهر دجلة في تركيا .[24،ص125]

اسم المشروع	المساحة (هكتار)	المتطلبات المائية
مشروع دجلة-كيرال كيزي	١٣٠١٥٠	١٢٩٦
مشروع بطمان	٣٧٧٤٠	٣٣١
مشروع بطمان- سليفان	٢٥٧٠٠٠	٢١١٣
مشروع كرزان	٦٠٠٠٠	٥٣٧
مشروع جزرة-نصيبين-جزرة-سيلوبي	١٢١٠٠٠	١٣١٨
مشاريع متفرقة(خارج نشاط الكاب)	٢٦٣١٠	٢٤٢
مجموع مشاريع الكاب	٦٠٥٨٩٠	٥٥٩٥
مجموع مشاريع الكاب+المتفرقة(خارج الكاب)	٦٣٢٢٠٠	٥٨٣٧

ويعد سد اورفة من ابرز هذه المشاريع، إذ تشير التقديرات إلى انه سيلتهم، بعد إتمامه من حجر مياه نهري دجلة والفرات لمدة تصل إلى (600) يوم الأمر الذي قد يؤدي إلى تجفيف مجربي النهرين بشكل كامل. وقد حذر الخبراء من المخاطر الجسيمة لمشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب)، الذي من المتوقع أن يتسبب بانخفاض كبير في مناسيب المياه الواردة إلى العراق، ما سينعكس سلبا على الأراضي الزراعية ويؤدي إلى تصحرها، فضلاً عن التأثير المباشر على إنتاج الطاقة الكهربائية نتيجة إغلاق أربع محطات توليد تنتج نحو (40%) من طاقة البلاد كما أن تراجع مستويات المياه في دجلة والفرات سيؤدي إلى زحف مياه الخليج المالحة نحو شط العرب، مما يزيد من تعقيد الأزمة المائية. وفي السياق ذاته، يجري حاليا إنشاء سدين إضافيين على نهر الفرات بالقرب من الحدود التركية السورية، هما سد بيره جك وسد قرقاميش اللذان سيمنحان تركيا، عقب اكتمالهما، قدرة شبه مطلقة على التحكم بتدفقات المياه في النهر.[25،ص121]

الجدول (2) اهم المشاريع المنجزة ضمن حوض نهر الفرات في تركيا .

ت	المشروع	الموقع	الطاقة الخزنية مليار م٣	المساحات المروية ألف هكتار
١	مشروع الفرات الأسفل (سد أتاتورك وتوابعه)	اورفة-اديامان-ماردين	٤٨.٧٠	٧٠٦.٢٨١
٢	مشروع قرة قاريا	دياربكر	٩.٥٤	١١٠٠
٣	مشروع الفرات الحدودي (سد بيرجيك وقرقامش)	عنتاب-اورفة-ماردين	٩.٤٠	٢٣٣
٤	مشروع سوردق-يازكي	اورفه	٠.٠٢٣	١٤٦.٥٠٠
٥	مشروع اديامان-كاهته (مشاريع سقاية)	اديامان	-	٧٧.٤٠٩
٦	مشروع اديامان-كوك-صوعربان	اديامان	-	٧١.٥٩٨
٧	مشروع غازي عنتاب (٣سدود)	غازي عنتاب	٠.١٢	٨٩
٨	سد كيبان	قرة صو	٣٠.٧	٧٠٦
٩	سد كولوكيو	جنوب تركيا	٠.١٧٠	

www g

لا تقتصر التحديات المائية التي يواجهها العراق على السياسات التركية، بل تشمل أيضًا الإجراءات الإيرانية. حيث توجد أكثر من ثلاثين رافدًا، سواء كان موسمياً أو غير موسمي، مشتركًا مع إيران تغذي نهر دجلة والمناطق القريبة من الحدود الإيرانية. وقد خططت إيران لإنشاء ثلاثة عشر سداً على هذه الروافد، مما يؤثر سلبًا على كمية المياه المتدفقة في هذه الأنهار[24،ص125] كما أقدمت إيران بالفعل على قطع مياه معظم الروافد المغذية لنهر دجلة بشكل تام، مثل رافدي الوند والكرخة، فضلاً عن تحويل مجرى نهر الكارون الذي يغذي شط العرب إلى داخل الأراضي الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في نسب الملوحة في شط العرب وتضرر الأراضي الزراعية وتدهور نوعية مياه الشرب في محافظة البصرة، حيث تصل أحياناً مياه المد الملحي إلى مدينة القرنة في شمال المحافظة بسبب غياب قوة الدفع المائي اللازمة لمنع زحف المياه المالحة

وتتضمن المشاريع الإيرانية المؤثرة على الحوض المائي العراقي ما يلي:

نهر الوند: إنشاء عدد من السدود التي قللت من تدفق المياه إلى العراق.

نهر سيروان تحويل مجرى النهر باتجاه الأراضي الإيرانية، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات المائية الواردة إلى سد در بندخان نهر الكرخة بعد مصدراً رئيساً لتغذية هور الحويزة بالمياه، وقد أنشئت عليه عدة سدود ومشاريع إروائية أثرت على تدفق المياه.

نهر الكارون: وهو المصدر الأساسي لتقليل ملوحة مياه شط العرب، وقد ارل إيران عليه سلسلة من السدود في أعالي النهر، ما فاقم ازمة الملوحة في البصرة .[25،ص114]

تمتد تداعيات هذه السياسات المستقبلية لتشكل تهديداً غير مسبوق للأمن المائي في العراق، حيث من المتوقع أن تتناقص حصته المائية تدريجياً، مما سيؤثر على الأمن الغذائي ويزيد من الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج. كما يُتوقع أن تتفاقم أزمة التصحر وتراجع الأراضي الزراعية، مما قد يؤدي إلى موجات نزوح سكاني واسعة من المناطق الريفية إلى المدن المكتظة، مما يُسبب أزمات اجتماعية وأمنية جديدة. علاوة على ذلك، فإن استمرار غياب الاتفاقيات العادلة لتقاسم المياه يحمل خطر تصاعد النزاعات السياسية والدبلوماسية بين دول الحوض، وقد تتحول المياه إلى أداة ضغط جيوسياسي تُستخدم في قضايا أمنية واقتصادية أوسع، مما قد يؤدي إلى توترات إقليمية قد تتطور إلى صراعات مفتوحة.[26،ص87]

ولمواجهة هذه التحديات المعقدة، هناك حاجة ملحة لتبني حلول عملية تُوازن بين متطلبات التنمية في دول المنبع والحق المشروع للعراق في الحصول على حصص مائية عادلة. وتتمثل أبرز هذه الحلول في تفعيل الدبلوماسية المائية من خلال مفاوضات جادة تؤدي إلى توقيع اتفاقيات ملزمة تستند إلى القوانين الدولية، مثل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

اتفاقية الأمم المتحدة لعام1997 الخاصة بالمجاري المائية الدولية، لضمان تقاسم منصف للمياه. كما ينبغي للعراق الاستثمار في بناء خزانات وسدود داخلية لزيادة الاستفادة من الموارد المتاحة، مع التركيز على مشاريع تحلية مياه البحر كمصدر بديل للمياه العذبة في الجنوب، بالإضافة إلى تحديث تقنيات الري لتقليل الهدر. يمكن تعزيز التعاون الإقليمي من خلال إنشاء لجان فنية مشتركة مع تركيا وإيران لمراقبة التدفقات المائية وتنسيق تشغيل السدود للحد من الأضرار على دول المصب. وإذا تعذر الوصول إلى حلول تفاوضية، فإن خيار اللجوء إلى التحكيم الدولي والمحاكم المتخصصة يبقى وسيلة مشروعة للدفاع عن الحقوق المالية العراقية وفق الأعراف والاتفاقيات الدولية.[27،ص14]

الخاتمة

تؤكد الدراسة أن قضية الجيوبوليتك المائي في حوض دجلة والفرات هي إحدى أبرز القضايا الاستراتيجية التي تواجه المنطقة، نظراً لما تحمله من أبعاد تتجاوز الجوانب البيئية والهيدرولوجية لتشمل أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية وحتى اجتماعية. لقد أظهرت نتائج البحث أن السياسات المائية غير المتوازنة التي انتهجتها دول المنبع، وبالأخص تركيا وإيران، قد ساهمت في إعادة تشكيل ملامح الخريطة المائية في المنطقة على نحو يخدم مصالحها الجيوستراتيجية، دون مراعاة لمصالح دول المصب، ما أدى إلى تفاقم أزمة شح المياه وتزايد حدتها خلال العقود الأخيرة.

أوضحت الدراسة أن بناء السدود الكبرى ومشاريع التحكم بالمجاري المائية في هاتين الدولتين لم يقتصر تأثيره على تقليص كميات المياه المتدفقة إلى العراق وسوريا، بل امتد ليشمل إحداث تغييرات في طبيعة النظام البيئي والهيدرولوجي للحوض، ما انعكس بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، وزاد من معدلات التصحر، وأدى إلى خسائر اقتصادية فادحة تهدد الأمن الغذائي لملايين السكان. وقد أبرزت نتائج البحث أن هذه السياسات المائية الأحادية أفرزت أبعاداً جيوبوليتكية جديدة، إذ تحولت المياه إلى أداة ضغط واستقواء جيوستراتيجي، تستخدمها دول المنبع لفرض سياساتها وشروطها على دول المصب، ما يجعل الصراع المائي ليس مجرد نزاع على الموارد، بل صراعاً سياسياً واستراتيجياً تتداخل فيه اعتبارات النفوذ الإقليمي والأمن الوطني.

ومن خلال التحليل، تبيّن أن غياب إطار قانوني ملزم ينظم العلاقة بين دول الحوض، وعدم وجود اتفاقيات شاملة تضمن تقاسم المياه بشكل عادل ومنصف، ساهم في إطالة أمد الأزمة، وزاد من احتمالية تصاعدها نحو نزاعات مفتوحة قد تهدد الاستقرار الإقليمي برمته. كما أن ضعف الموقف التفاوضي لدول المصب، وغياب آليات فاعلة للدبلوماسية المائية، أعطى مساحة أكبر لدول المنبع لفرض الأمر الواقع، مستفيدة من تفوقها الجغرافي والتقني في إدارة المياه.

وعليه، فإن أزمة شح المياه وتداعيات السدود التركية والإيرانية على حوض دجلة والفرات ليست أزمة بيئية أو تنموية فحسب، بل هي أزمة جيوبوليتكية مركبة تنذر بتداعيات إنسانية وأمنية وسياسية طويلة المدى. إن استمرار هذا الوضع القائم، في ظل التغيرات المناخية العالمية وتزايد الطلب على المياه، قد يقود المنطقة إلى

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مرحلة من عدم الاستقرار يصعب احتواؤها، ما لم تُتخذ خطوات حاسمة نحو إدارة مشتركة ومستدامة لهذه الموارد الحيوية.

الاستنتاجات

1. تحول المياه إلى أداة جيوستراتيجية: أثبتت الدراسة أن المياه في حوض دجلة والفرات لم تعد مجرد مورد طبيعي حيوي، بل أصبحت أداة للهيمنة والنفوذ السياسي تستخدمها دول المنبع كورقة ضغط لفرض إرادتها الإقليمية.
2. تصاعد حدة الشح المائي: أدى التوسع في بناء السدود والتحكم في التدفقات المائية إلى تراجع كبير في حصة العراق وسوريا من المياه، ما فاقم من أزمة الجفاف والتصحر وانعكس سلباً على الأمن الغذائي.
3. غياب آليات ملزمة لتقاسم المياه: إن عدم تفعيل الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، ساهم في تفاقم الأزمة وأدى إلى غياب العدالة في توزيع الموارد المائية المشتركة.
4. تهديد الاستقرار الإقليمي: استنتجت الدراسة أن استمرار الأوضاع الحالية يزيد من احتمالية اندلاع صراعات مائية مباشرة أو غير مباشرة، عبر اضطرابات اجتماعية وهجرات جماعية ونزاعات حدودية.
5. ضعف القدرات التفاوضية لدول المصب: يعود ذلك إلى عوامل سياسية واقتصادية وأمنية، إضافة إلى غياب استراتيجية مائية موحدة لمواجهة التحديات الجيوبوليتكية في الحوض.

التوصيات

1. إرساء اتفاقيات ملزمة وقابلة للتنفيذ: ضرورة أن تعمل دول الحوض على صياغة اتفاقيات واضحة تحدد حصص كل دولة من المياه بما يتوافق مع القانون الدولي ومبادئ تقاسم المنافع.
2. تعزيز الدبلوماسية المائية الإقليمية: من خلال تشكيل تحالف تفاوضي مشترك بين دول المصب (العراق وسوريا) لزيادة قوة موقفها في مواجهة السياسات الأحادية لدول المنبع.
3. إنشاء هيئة إقليمية لإدارة المياه: تعمل على مراقبة التدفقات المائية، وضمان الشفافية في تبادل البيانات، وتطوير خطط طويلة المدى لإدارة الموارد المائية بشكل عادل ومستدام.
4. تبني استراتيجيات مائية وطنية: تتضمن تطوير شبكات الري، إعادة استخدام المياه، وتحلية المياه كبدائل لتقليل الاعتماد الكامل على التدفقات الخارجية.
5. تفعيل دور المنظمات الدولية: مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، للضغط على دول المنبع من أجل الالتزام بالمعايير الدولية وعدم استخدام المياه كسلاح سياسي.
6. تعزيز البحث العلمي والتقني: لإيجاد حلول مبتكرة تساعد في إدارة الموارد المائية بشكل أكثر كفاءة، والتخفيف من آثار التغير المناخي على حوض دجلة والفرات.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

7. العمل على بناء الثقة بين دول الحوض: عبر آليات مشتركة لتقاسم المنافع المائية، بما يحول المياه من سبب للنزاع إلى أداة للتعاون الإقليمي.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

[1] خالد عوض، الجيوبوليتكيا المائية والأمن الإقليمي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2017.

[2] حسين بركات، إدارة الموارد المائية والصراعات الإقليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.

[3] Gleick, P. H., Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security International Security, Vol. 18, No. 1, 1993.

[4] Zeitoun, M., Mirumachi, N., Transboundary Water Interaction I: Reconsidering Conflict and Cooperation, International Environmental Agreements, Vol. 8, 2008.

[5] هالة عبد الفتاح، الأمن المائي في الشرق الأوسط: التحديات والفرص، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2024.

[6] Allan, J. A., Water, Peace and the Middle East: Negotiating Resources in the Jordan Basin, I.B. Tauris, London, 1996.

[7] Salman, S. M. A., International Watercourses: Enhancing Cooperation and Managing Conflict, World Bank Technical Paper, 2008.

[8] محمد الربيعي، المياه والأمن الإقليمي: دراسة في الجيوبوليتك المائي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2018.

[9] أحمد صادق، الجيوبوليتكيا المائية: المفهوم والأبعاد الدولية، مجلة شؤون دولية، العدد 32، 2021.

[10] حيدر القيسي، الأمن المائي العراقي وتحديات المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد 2020.

[11] عمر الحسن، المياه في الشرق الأوسط النزاع والتعاون، دار الحكمة دمشق 2019.

[12] Altinbilek, D. Development and Management of the Euphrates-Tigris Basin. Water Resources Development, 2004, Vol. 20(1).

[13] قاسم الربيعي، الامن المائي العربي بين الجغرافيا والسياسية، دار العلوم، بغداد، 2019.

[13] Warner, J. Hydro-Hegemony in the Euphrates-Tigris River Basin. Water Policy, 2008, Vol. 10.

[14] Allan, J. A. (2001). *The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy*. I.B. Tauris

[15] Wolf, A. (2007). Shared Waters: Conflict and Cooperation. Annual Review of Environment and Resources.

[16] Gleick, P. (1993). *Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security*. International Security, 18(1).

[17] فاضل الهاشمي، *الأمن المائي العراقي وتداعيات السدود التركية والإيرانية*، مجلة شؤون عربية، العدد (181)،2021.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[18] محمد ابو زيد، إدارة الموارد المائية في الوطن العربي التحديات والحلول، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،2020.

[19] Turton, A. R. (2002). Hydropolitics: The Concept and Its Limitations. African Water Issues Research Unit.

[20] Zeitoun, M. & Warner, J. (2006). Hydro-hegemony - A Framework for Analysis of Trans-boundary Water Conflicts. Water Policy Journal, Vol. 8.

[21]حيدر عبد الرزاق كمونة، اثر السياسة التركية المائية على نهري دجلة والفرات، على الموقع http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=43

[22] عبد اللطيف جمال رشيد، المياه المشتركة مع تركيا، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.alshirazi.com/world/article/115.htm

[23] بشرى رمضان ياسين، اثر السدود والمشاريع الاروائية في أعالي نهري دجلة والفرات على البيئة الزراعية العراقية، مجلة اداب البصرة، العدد 67، كلية التربية للعلوم الإنسانية، البصرة، 2012.

[24] فؤاد قاسم عبد الأمير، الموازنة المائية وازمة المياه في العالم، دار الغد، بغداد، ٢٠١٠.

[25] خالد الربيعي، الجيوبوليتك المالي ومستقبل النزاعات في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 156، 2022.

[26]United Nations, Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses, United Nations, New York, 1997.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq